أوراق سياسات في قطاع الكهرباء

أ.د.عبدالحسين العنبكي *: وزارة الكهرباء ... جيب العراق المثقوب

عندما لا احد يصرخ بوجه المقصرين ، فلا تستبعدوا الوصول الى مديات في الاسفاف لا تصدق، مديات خارقة للمألوف ولا يحتويها العقل، في اجتماعات استراتيجية الموازنة للسنوات 2022-2025 التي ابتلانا الله بها كما في استراتيجيات السنوات السابقة حيث نجتر الأفكار والحلول والمقترحات دون الاخذ بها، يصيبني الذهول والتشنج وتسارع النبض واحمرار العينين وصداع نصفي عندما تعرض اغلب الوزارات خططها، ولكن الامر يمزق كل احبال الصبر ويقطع اوداج الرأس عندما يأتي دور وزارة الكهرباء ، فكل ما يتردد من ممثليها هو مشاكل في مشاكل في كوارث ، وحلولهم المقترحة (نريد فلوس نريد فلوس نريد فلوس) ان جيب هذه الوزارة مثقوب حتما وهو واحد من اكبر الجيوب المثقوبة الضاغطة في الموازنة الاتحادية لعام 2022 التي تغرق في بحر المديونية والعجز وسوء توجيه الانفاق وسوء تنويع مصادر الإيرادات العامة، فكم سوف تبتلعون من المال يا وزارة الكهرباء كي تشبعوا، للأسف، منذ كتبت دراسة الى السيد رئيس الوزراء عام 2009 تحت عنوان (حل مشكلة الكهرباء بحل وزارة الكهرباء) ولم يؤخذ به وانا الى الان لم اجد حلا منطقا وجذريا اكثر منه ؟!.

أولا: لنتحاسب ..كم تريدون بعد من الفلوس يا وزارة الكهرباء؟:

يتضح من الجدول رقم (1) ادناه وفقا للدائرة الاقتصادية في وزارة الكهرباء، ان اجمالي تخصيصات وزارة الكهرباء قد وصل الى (123) ترليون دينار للفترة (2005-2021) ، منها (64.4) ترليون تشغيلية و (58،6) ترليون استثمارية ، حيث تعاظمت التخصيصات التشغيلية من (986) مليار دينار في 2005 الى (9،3) ترليون دينار في 2019 وتراجعت قليلا الى (6،9) ترليون في 2021 جراء ازمة التمويل المصاحبة لجائحة كورونا ، أي بمعدل نمو خلال الفترة بحدود (600 %) ، فيما تعاظمت التخصيصات الاستثمارية من (700) مليار دينار 2005 الى (6،8) ترليون 2012 حيث كانت الموازنات انفجارية وأسعار النفط تتعدى 100$ للبرميل ، وكان يمكن للوزارة ان تحدث طفرة كبيرة في التوليد والإنتاج وشبكات النقل حيث كان معدل نمو تلك التخصيصات للفترة (2005-2012) بحدود (871%) ثم تراجعت تدريجياً بعد دخول داعش الى العراق في 2014 وحصول ازمة مالية لتصل الى (2،6) ترليون في 2021 ، وهنا نود تسليط الضوء على الكوارث التي ترتكب في سوء استخدام الأموال بعيدا عن أي حسابات اقتصادية وهدر الأموال وربما نهبها بصورة جلية من خلال النقاط الاتية:

1. **العوائد المرجوة من النفقات التشغيلية مهملة:**

عادة ما ينصرف ذهن اغلب جهابذة متخذي القرار في الدولة العراقية الى ان النفقات التشغيلية او الجارية ليست مهمة وغير مسؤولين عنها وكأنها (ترمى في الشط) لأنها تتضمن رواتب موظفين ومستلزمات سلعية للعمل اليومي ، فسرعان ما يتنصل عن سوء ادارتها بالقول ان اغلب تخصيصاته هي تشغيلية ، في حين ان النفقات التشغيلية هي الأساس في إيصال الخدمات للجمهور ، ذلك ان النفقات التشغيلية هي لتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة بأقصى درجة لأنها متاحة ، فلو كان لدينا طاقات إنتاجية متاحة في قطاع المجاري مثلا تغطي 85% من الجمهور في حين كان إيصال خدمة المجاري تغطي 60% فقط من الجمهور ، معنى ذلك ان هنالك سوء إدارة او هدر في الانفاق التشغيلي بمقدار 25% ، وكذا الامر في الكهرباء فلو كانت لدينا طاقات لإنتاج وتجهيز الكهرباء 15 الف ميغاواط كهرباء ، ولم تصل منها الى منازل الناس سوى 10 الاف ميغاواط ، معنى ذلك ان هنالك 5 الاف ميغاواط مهدورة بسبب سوء الإدارة وهدر المال العام من خلال هدر النفقات التشغيلية ، وكذا الامر بالنسبة لبقية القطاعات ، اما اذا كانت الطاقات الإنتاجية المتاحة هي اقل من الطاقات الإنتاجية وطاقات التجهيز المطلوبة لتحقيق الاشباع الكامل للجمهور من خدمة الكهرباء أي إعطاء كهرباء 24 ساعة ، ولو افترضنا ان هذه الطاقات الإنتاجية المطلوبة هي 25 الف ميغاواط ، هذا يعني ان هنالك نقص في الطاقات المتاحة بحدود 10 الاف ميغاواط وهذا الجزء لا يمكن تمويله بالنفقات التشغيلية وانما يمول من خلال النفقات الاستثمارية ، فالاستثمار يؤدي الى تراكم راس المال Capital Accumulation في الطاقات الإنتاجية فتزداد الطاقات المتاحة وتردم الفجوة بين المتاح والحاجة ، ولكن ما لم تكون هنالك إدارة كفؤة ونزيهة لن تصل الطاقات المتاحة لإشباع الحاجات الحقيقية فيكون الهدر الإداري اما بسبب قلة الكفاءة او بسبب الابتزاز والفساد ، فلا يتم تصليح شبكات النقل والتوزيع بشكل جيد وبقطع غيار اصلية فلا تقاوم ظروف البلد الجوية ، او انهم لا يقومون بإصلاح خطوط النقل اصلاً الا بعد قيام الناس

المتضررين بجمع مبالغ رشا تدفع للعاملين في وزارة الكهرباء للقيام بواجبهم ، وهذا النوع من الدفع هو الاخر سوف يستبعد من خانة العبء الاجتماعي لفشل إدارة الكهرباء لصعوبة احتسابه.

2. وزارة الكهرباء تعمل كمؤسسة خيرية (لا خير فيها) تتمظهر في عدة اشكال:

- تتولى تعيين الناس العاطلين عن العمل اكثر مما تعنى بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في العراق بسبب الحوَّل الفكري والإداري والمؤسسي الذي تعانيه، فهي غير معنية لا بالمعايير الاقتصادية ولا بالمزيج الأمثل بين عناصر الإنتاج ولا معنية بإيصال الكهرباء للناس بقدر ما تعنى بوضع جداول الإطفاء ولذلك فان في هذه الوزارة بلغ عدد منتسبيها ممن هم على الملاك الدائم والعاملين بعقود والعاملين باجر يومي بحدود 190 الف موظف، وهو توظيف عادة ما يكون سياسي ذو طابع فساد اذ يتم التعين مقابل ثمن، والثمن هو دفع نقدي لمسؤولين في مؤسسات الوزارة، وهنالك ثمن على شكل أصوات ترتجى في صناديق الانتخاب فقد ظهر العجب العجاب في موازنة 2021 بعد رفعها لمجلس النواب عادت للحكومة وفيها الزام تثبيت العقود الذين يعملون في وزارة الكهرباء ممن مضى عليهم 5 سنوات وكان عددهم 7 ألاف شخص ، ومكتوب امام الفقرة بين قوسين (النائبة الحاجة ....!) واعرضت الحكومة على ذلك الا ان مجلس النواب أصر عليها بل جعلها شمل بها جميع مؤسسات الدولة ليرتفع العدد الى اكثر من 25 الف شخص، وعليك ان تقسيم حجم الخراب الاقتصادي المتأتي من السياسة ومن الفساد.
- لكي تثبت انها مؤسسة خيرية تتلقى الصدقات فهي مدينة لوزارة النفط بحدود 22 ترليون دينار متراكمة منذ سنين لأنها تأخذ الوقود والمدخلات دون ان تدفع (بلوشي) ولم تظهر هذه المديونية في جدول رقم (1) المعني بنفقات وزارة الكهرباء، ولان الحسابات الاقتصادية في مؤسسات الدولة ضائعة فترحل مثل هذه البالونات الى وزارة المالية لتبتلي بتوفير التمويل فتظهر البالونات المالية هنا وهناك في الموازنة العامة الاتحادية.
- والدليل الاخر على ان هذه الوزارة تعد نفسها مؤسسة خيرية رغم انها لا خير فيها ، هي انها لا تجبي اثمان فتات الكهرباء التي تدعي انها تجهزها للجمهور ، ليس من باب الكرم

ولا العمل الخيري ولكن بسبب الفشل المستدام لهذ الوزارة خلق حلقات محكمة من عدم الثقة بينها وبين الجمهور فليس لمندوب الوزارة القدرة على ان يصل منازل اغلب الناس للجباية (ليس من باب الحياء) بل لان الوزارة لا تعطي الا فتاة كهرباء مما اضطر الناس للذهاب الى بدائل اكثر كلفة واكثر بهذلة ، وانما من باب الخوف لان هذا المندوب قد يتعرض للضرب والاهانة بعد ان صار التنصل من دفع فاتورة الكهرباء للدولة ضربا من الشجاعة والبطولة مثلما صار التهرب الضريبي شجاعة ومروءة لان دافع الضريبة يجد نفسه مخدوع لا يرى نتاج دفعه للضرائب خدمات عامة لائقة ، بينما في البلدان المتحضرة التي تفي حكوماتها بالعقد الاجتماعية وتقدم خدمات لائقة مقابل الضرائب يعتبر التهرب الضريبي فضيحة ، ولدينا أيضا يعد التهرب من دفع ثمن الكهرباء لصاحب المولدة الاهلية فضيحة ، بل ان صاحب المولدة لا يمر على المنازل ليجبي وانما يذهب اليه الناس ليدفعوا ، مجتمعنا ليس سيء ابدا مجتمعنا يقابل الاخرين بالمثل ، ومع ان سعر الكهرباء في العراق مدعوم بشكل كبير الا انه يمكن للوزارة فيما لو جبت اثمان ما تدعي تجهيزه من كهرباء فان هنالك 7 ترليون دينار يمكن ان تأتي للموازنة العامة للدولة الا انها لا تجبي سوى اقل من ترليون واحد ، ونبقى في كل سنة في لجنة اعداد الموازنة العامة ندور بين السؤال الفلسفي القديم (البيضة قبل الدجاجة ام بالعكس) أي نحن أيضا ندور بين خياري السؤال الفلسفي دون مخرج ، فهل نجبي كي يزداد التمويل ونتمكن من زيادة تجهيز الكهرباء وهذا غير ممكن لان المواطن لا زال فاقد الثقة ويدفع للبدائل ووزارة الكهرباء لا تعطي كهرباء طوال الوقت، كما ان إمكانية زيادة التجهيز غير واردة لان المشكلة ليست مشكلة تمويل وانما مشكلة إدارة، ام نجهز كهرباء 24 ساعة ونستعيد ثقة المواطن ويتخلص من الكلف الباهظة التي يدفعها لصاحب المولدة او لاغتناء مولدة خاصة فيدفع فاتورة الكهرباء وهو ممتن كما يدفع لصاحب المولدة الاهلية وهو ممتن، وهذا هو الخيار الاوفق الا انه كيف ومتى يتحقق وتستطيع وزارة الكهرباء تجهيز المواطن 24 ساعة وهي غارقة في مستنقع فساد وسوء إدارة.

الجدول رقم (1) تخصيصات وزارة الكهرباء (المنقح) للفترة 2005- 2021

السنوات	تشغيلية بالترليون	استثمارية بالترليون	المجموع بالترليون
2005	0.986	0.7	1.686
2006	1.06	1.75	2.81
2007	1.3	1.74	3.8
2008	3.9	4.5	8.4
2009	3.57	1.4	4.97
2010	3.8	4.3	8.1
2011	3.81	5.2	9.1
2012	3.64	6.8	10.44
2013	3.2	6.7	9.9
2014	5.3	3.9	9.2
2015	3	3.6	6.6
2016	1.8	1.2	3
2017	3.01	2.6	5.61
2018	3.1	3.4	6.5
2019	9.3	4.1	13.4
2020	6.7	4.1	10.8
2021	6.9	2.6	9.5
المجموع الكلي	64.4	58.6	123

3. في وزارة الكهرباء .. تجارة رقيق :

في عام 2015 قدمت تقرير إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة الى حكومة السيد حيدر العبادي، ومن بينها شركات وزارة الكهرباء وقد ظهر عندي ان هنالك 22 الف شخص يعملون فيها باجر يومي وكانت التوصية بتسريح الاجراء اليوميين، فجاءني وزير الكهرباء الى مكتبي طالبا الغاء التوصية قائلا لن تعمل وزارة الكهرباء بدون هؤلاء، فذكرت له ان فيها كذا موظف ملاك دائم وكذا موظف عقد ، قال نعم ولكن كل الجهد والعمل يقع على هؤلاء، فكان عذر الوزير اسوء من الفعل، قلت هؤلاء اجورهم بسيطة جدا والموظفين يتقاضون رواتب عالية فلماذا صاحب الاجر المتدني جدا وصاحب الاجر المرتفع لا يعمل، اين الحق وأين العدالة الوظيفية ، ولماذا لا يربط الاجر بالإنتاجية، ثارت ثائرتي دون جدوى، فلم تنفذ إعادة هيكلة الشركات العامة أصلا، وهذه قصة مأساوية أخرى فيها كم هائل من البالونات عسى ان يوفقني ربي فاكتب عنها مستقبلا، ومنذ ذلك الحين ادركت ان التصنيف الوظيفي في وزارة الكهرباء هو (اجر يومي...عقد ...موظف دائم) يقابلها (اكثر إنتاجية...اقل إنتاجية...بلا إنتاجية) ويقابلها أيضا (اجر دون الكفاف... راتب منخفض ... راتب عالي) ويقابلها بالتبعية (أصحاب الياقات السوداء...اصحاب الياقات الرمادي ... أصحاب الياقات البيضاء) والانتقال من مرحلة لأخرى في التشغيل هنالك بؤر من الفساد يتعاش عليها عشرات المبتزين من المسؤولين عن تحويلهم وعشرات السياسيين المتاجرين بأصواتهم ، فاذا به نظام مبني على الظلم والجور وتجارة التعيين التي صارة اشبه بتجارة الرقيق، فكيف يرتجى من هكذا نظام اداري لا يفسد وكيف يمكن صيانة الكهرباء وإصلاح العطلات بشكل مهني والمهندس يستنكف من ارتداء بدلة العمل ويريد الحفاظ على ياقته البيضاء ومكتبه وسكرتيرته، رغم اننا تعلمنا في القراءة الخلدونية منذ نعومة الاظافر ان نرى المهندس في بدلة العمل المعلقة بها عدد وأدوات العمل، عليه لابد من وضع لوائح عمل ولوائح مهنة ولوائح سلوك وظيفي وتطبيقها بصرامة اذا ما ارادت الدولة ان تنهض بأداء القطاع العام.

ثانيا: وزارة الكهرباء متفضلة علينا بعبور صيف العراق اللاهب :

في الاجتماع الأخير يوم الأربعاء 2021/10/27 كدت ان أصاب بجلطة قلبية عندما سمعت نفس الموال البائس وأضاف له ممثل الوزارة قائلا (ان لوزارة الكهرباء الفضل الأكبر والانجاز الأعظم في تجاوز فصل الصيف دون حدوث كارثة؟) نعم للوزارة الفضل الأكبر وعلينا ان نكرمها، واردت هنا ان أوضح كيف تجاوزنا صيف العراق اللهاب ولا أقول تجاوزت وزارة الكهرباء الازمة ، ابداً ، لأنها لم تفعل شيئاً الا الامعان في الفشل ، وقدمت جدول تطلب فيه(21,5 ترليون دينار) من غير الرواتب ، أي ما يعادل اكثر من (20 مليار دولار) وهو ما يفوق الموازنة العامة السنوية للمملكة الأردنية الهاشمية التي تسعى وزارة الكهرباء وفق منطق مهازل الزمن لأجراء عملية الربط الشبكي معها لاستيراد الكهرباء ، اليس ذلك مدعاة للجلطة القلبية ، عموماً تعالوا لنتعاطى مع الأرقام ومع الواقع لكي لا نظلم احد حتى (الظالمين) وبحسبة بسيطة مع الاعتماد على بعض المؤشرات .

1- نفوس العراق أكثر من 40 مليون نسمة وسنفترض لغرض التحليل انهم 40 مليون تماماً.
2- معدل الاسرة الواحدة (5 أشخاص) وهذا يعني ان في العراق 8 مليون عائلة.
3- دعنا نعتبر صيف العراق هي الأشهر (5-9) أي 5 أشهر ساخنة.
4- دعنا نستبعد طلب المعامل والشركات ومؤسسات الدولة ونركز على طلب العوائل فقط.
5- دعنا نستبعد أيضا كل أنواع الكلف الأخرى التي يتحملها المواطن جراء فساد وزارة الكهرباء المتضمنة مختلف أنواع الدفع لإصلاح شبكات النقل او سقوط الخطوط او عطل المحولات وغيرها.
6- متوسط الكهرباء التي تزودها وزارة الكهرباء للعوائل في الأشهر (غير الصيف) هي من 12-14 ساعة في اليوم.
7- عبرت وزارة الكهرباء فصل الصيف بأبسط اجراء في جرة قلم، فهي مجرد قللت التجهيز للعوائل الى 2-4 ساعات في اليوم، واعتبرت ذلك انجاز تستحق عليه الشكر والثناء.
8- السؤال الأكبر، كيف عبر الشعب المسكين الصيف اللاهب وكيف واجه نقص التجهيز، بتعبير اخر كيف واجه الشعب انجاز وزارة الكهرباء وطريقتها المثلى في عبور فصل الصيف؟ ان ذلك يعتمد على المستوى المعاشي لكل فئة من فئاته.

ثالثا: من دفع عبء وثمن غياب الكهرباء في فصل الصيف؟:

وفق المؤشرات التي تم جمعها باستبيان عشوائي بسيط، وكان حجم العينة 1000 عائلة، وجهت لهم الأسئلة الاتية:
س1/ كم هو المبلغ المدفوع من قبل العائلة شهريا للحصول على الكهرباء في منزلك بكل أنواعها (وطني، سحب مولد، توليد خاص متضمن ثمن وقود المولد مع الصيانة) في الصيف، أي من اول شهر مايس الى نهاية شهر أيلول؟

س2/ كم هو المبلغ المدفوع من قبل العائلة شهريا للحصول على الكهرباء في منزلك بكل أنواعها (وطني، سحب مولد، توليد خاص متضمن ثمن وقود المولد مع الصيانة) في اشهر السنة الأخرى؟

وعند افراغ الاستبيان في الجدول رقم (2) ادناه تبين لنا ان وزارة الكهرباء لم تفعل شيء يذكر لمواجهة فصل الصيف وليس لها فضل على احد ، وكل ما قامت به هو تغيير برمجة قطع التيار الكهربائي عن الناس وتريد منهم الشكر والثناء وتطلب من وزارة المالية المزيد من التخصيصات لمواجهة الصيف القادم ، نعم المجتمع الصابر عبر فصل الصيف بعد ان انفق اكثر من 3.5 ترليون دينار إضافية مقابل الكهرباء في فصل الصيف ، ويمكن توزيع العوائل وفقاً لمستوى دخول الافراد الواردة في الاستبيان الى الفئات الاتية:

1. فئة الأغنياء الأكثر ثراءً ونسبتهم تقدر ب 10% أي ان هذه الشريحة بحدود 800 الف عائلة ، وهؤلاء لا يهتمون بانقطاع الكهرباء اصلاً في دورهم لأنها مكيفة بالمولدات الخاصة 24 ساعة ولا يعنيهم سعر الوقود ولا يشكل في ميزانيتهم الا النزر القليل، هؤلاء عبروا الصيف بثرواتهم وليس بفضل وزارة الكهرباء التي تراجع تجهيزها فعمقت من هول الكارثة، وتصنف هذه الشريحة بمتوسط استهلاك مليون دينار فاكثر على الكهرباء في فصل الصيف بينما لا يتعدى متوسط استهلاكها 660 الف دينار في بقية فصول السنة . هؤلاء اضطروا لشراء ضعف كمية (الكاز) لمولداتهم وبسعر اعلى حيث كان اللتر 550 دينار وأصبح 700 دينار، علما ان تكلفة صيانة المولدة أصبحت ضعف أي من 300 الف شهريا الى 600 الف دينار في الشهر وسوف تهمل في الحسابات الواردة في هذه الدراسة ، ومع ذلك فان العبء المالي الإضافي الذي تحملته هذه الشريحة في شهر واحد من اشهر الصيف بسبب سوء تجهيز الكهرباء كان بحدود 272 مليار دينار وحيث اننا اعتبرنا اشهر الحر خمسة فان مجموع العبء الذي تحملته في 5 اشهر هو 1.36 ترليون دينار لتجاوز فصل الصيف وتجاوز فشل وزارة الكهرباء.

2. فئة الأغنياء الأقل ثراءً وهم أيضا بحدود 10% أي بحدود 800 الف عائلة ، وقد ازداد متوسط انفاق هذه الفئة من 545 الف دينار في اشهر السنة الى 780 الف دينار في اشهر الصيف ، وبذلك تكون قد تحملت العبء المالي بمقدار 0.94 ترليون دينار لتجاوز اشهر الصيف الخمسة ، بمعنى اخر لتجاوز فشل وزارة الكهرباء.
3. فئة الطبقة الوسطى (اكثر يسرا) وانا منهم يشكلون بحدود 20% من الشعب ، أي بحدود 1.6 مليون عائلة كان متوسط انفاق العائلة 440 الف دينار شهريا في غير أشهر الصيف وازداد المتوسط الى 530 الف دينار شهريا في الصيف أي ان الزيادة في العبء المالي لشهر واحد في الصيف لهذه الفئة كانت 144 مليار دينار ولتجاوز فصل الصيف 5 اشهر وتجاوز فشل وزارة الكهرباء يصبح العبء المالي 0.72 ترليون دينار .
4. فئة الطبقة الوسطى(اقل يسرا) ، حيث لدينا أيضا بحدود 20% ، أي 1.6 مليون عائلة وهم عادة يعتمدون على شراء الكهرباء من المولدات المنتشرة في الشوارع، حيث تشتري العائلة من 7- 10 امبير في الظروف الاعتيادية بسعر 15 الف دينار من نوع الخط الذهبي 24 ساعة ، وفي اشهر الصيف اللاهب الخمسة يضطرون الى شراء (10-15 امبير) ويرتفع سعر الامبير ليصبح (25 الف دينار) فكان –بحسب الاستبيان- متوسط انفاقهم الشهري280 الف دينار ازداد في فصل الصيف الى 310 الف دينار ، يعني ذلك ان هذه الشريحة تحملت في الشهر الواحد كلفة إضافية لتجاوز شهر واحد في الصيف بحدود 48 مليار دينار ،أي يكون لخمسة اشهر بحدود 240 مليار دينار.
5. فئة الطبقة المحدودة الدخل وهم 20% أيضا أي هم 1.6 مليون عائلة، وهؤلاء يشترون (3-5 امبير) لكل عائلة من مولدة الشارع في الأشهر الاعتيادية بسعر(6- 8 الف دينار) وازداد انفاقهم في موسم الصيف حيث تضطر العائلة الى شراء (5- 7 أمبير) بسعر اعلى وهو (15 ألف دينار) لمواجهة فصل الصيف أي ان متوسط انفاقهم – حسب الاستبيان - ازداد من 47 الف دينار الى 70 الف دينار ، الامر الذي جعل الفئة تتحمل عبء مالي 184 مليار دينار لعبور فصل الصيف وتحمل فشل وزارة الكهرباء.
6. فئة الطبقة الفقيرة 10% أي 800 الف عائلة، حيث تشتري العائلة (3 امبير) في الظروف الاعتيادية بسعر(6- 8 ألاف دينار) فيكون متوسط انفاقهم 15 الف دينار يزداد في فصل الصيف الى 30 الف دينار ، أي الى الضعف ، حيث تضطر هذه العوائل الى شراء (5 أمبير) للعائلة بسعر(8- 10 ألاف دينار) فتتحمل هذه الفئة المنهكة بحدود 60 مليار دينار بسبب فشل وزارة الكهرباء كي تعبر فصل الصيف.
7. فئة الفقر المدقع 10% أي 800 الف عائلة ، وهؤلاء لا يستطيعون بدخولهم الحصول على أي مصدر للكهرباء فيبقون تحت رحمة الكهرباء التي تسمى تأدبا (وطنية) كما يسمى الاعمى تأدبا (بصير) في حين هي مدمرة لكل نزعة وطنية لدى الناس وتوصلهم الى درجة من التذمر والكفر بالوطن ، وهذه الفئة تتحمل الحر والجفاف وتلف امتعتهم المبردة وقلة النوم والامراض التي لا يمكن ان يعدلها ثمن.

جدول رقم (2) : نتائج استبيان حول العبء المالي الذي تحمله الجمهور لعبور فصل الصيف

ت	الفئات المجتمع	متوسط الانفاق على الكهرباء أشهرالصيف –الف دينار/ شهر(1)	متوسط الانفاق على الكهرباء باقي اشهر السنة الف دينار/شهر(2)	عدد العوائل في الشريحة ألف(3)	الفرق في المتوسط بين الفترتين قيد الدراسة / 2-1 الف دينار (4)	العبء المالي للمجتمع لشهر واحد من اشهر الصيف (مليون دينار) (3× 4) (5)	العبء المالي في فصل الصيف ل(5) اشهر (ترليون دينار) (5×5) (6)
1	الأغنياء،الأكثر ثراءً(10%)	1 مليون فأكثر	660	800	340	272000	1,360
2	الأغنياء،الأقل ثراء (10%)	780	545	800	235	188000	0,940
3	الطبقة الوسطى - الأكثر يسرا	530	440	1600	90	144000	0,720
4	الطبقة الوسطى - الأقل يسرا	310	280	1600	30	48000	0,240
5	طبقة محدودي الدخل	70	47	1600	23	36800	0,184
6	الطبقة الفقيرة	30	15	800	15	12000	0,060
7	طبقة الفقر المدقع	0	0	800	0	0	0
	المجموع					700800	3,504

رابعا: صورة أخرى لرؤية ثقب وزارة الكهرباء بوضوح:

يظهر الجدول (3) ادناه ، النسب المئوية لتوجيه انفاق الاسرة العراقية ، حيث يتبين ان المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية تأتي اولاً حيث تستحوذ على (32،4 %) من ميزانية الاسرة في 2018 ، فيما تحتل فقرة الوقود والسكن والاضاءة بالمرتبة الثانية في انفاق الاسرة حيث تستحوذ على (24%) من ميزانية الاسرة متضمنة الكهرباء ، ومن خلال اجراء بعض العمليات الرياضية للحصول على حجم الانفاق على الكهرباء في عام 2020 زودني بها الجهاز المركزي للإحصاء وبمعرفة الناتج المحلي الإجمالي الذي كان بحدود 187 ترليون دينار في 2020 مقسوم على 8 مليون اسرة وفقاً لهذه الدراسة فيكون متوسط دخل الاسرة بحدود 23،4 مليون دينار سنوياً وعند اخذ 24% لقطاع الوقود والسكن والاضاءة يكون حصة هذا القطاع 5،6 ترليون في سنة 2020 (بافتراض بقاء نفس النسبة الواردة في الجدول المذكور لعام 2018) ستكون منها 2،99 مليون دينار للكهرباء أي بنسبة 13% ، ووفقاً لذلك يمكن إضافة حقل منفرد للكهرباء لتصبح 13% بينها الوقود والسكن 11% ، يثم توضحها بالشكل ادناه الذي يظهر ان الانفاق على الكهرباء هو اعلى ثاني انفاق ضاغط على ميزانية الاسرة بعد المواد الغذائية والمشروبات فاذا كانت تخصيصات وزارة الكهرباء تمثل نقطة ضغط كبيرة على الموازنة العامة الاتحادية وفي ذات الوقت نقطة ضغط كبيرة على ميزانية الاسرة وهذا لا يستقيم الا اذا كان الممر الواصل بين الموازنة الاتحادية (تخصيصات الكهرباء) والاسرة العراقية (الانفاق على الكهرباء) يكون مثقوب بقوة حتماً ، وهذا الثقب هو وزارة الكهرباء.

جدول رقم (3)النسبة المئوية لانفاق ميزانية الاسرة

المجاميع الرئيسية	2012	2014	2017/2018
	%	%	%
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية	31.9	28.4	32.4
المشروبات الروحية والتبغ والتنباك	0.6	0.7	1.9
الملابس والاحذية	6.5	7.4	6.4
الوقود والسكن والاضاءة	23.5	22.3	24
اثاث وتجهيزات منزلية وصيانة مستمرة للمنزل	6.6	6.8	5.2
الصحة	4.1	4.7	6.5
النقل	15.3	16.6	12.1
الاتصالات	3.0	3.6	3.2
الترويح والتسلية والثقافة	1.9	2.1	1.9
التعليم	0.8	0.8	1.0
مطاعم وفنادق	1.3	1.7	1.5
سلع وخدمات متفرقة	4.4	4.8	3.9

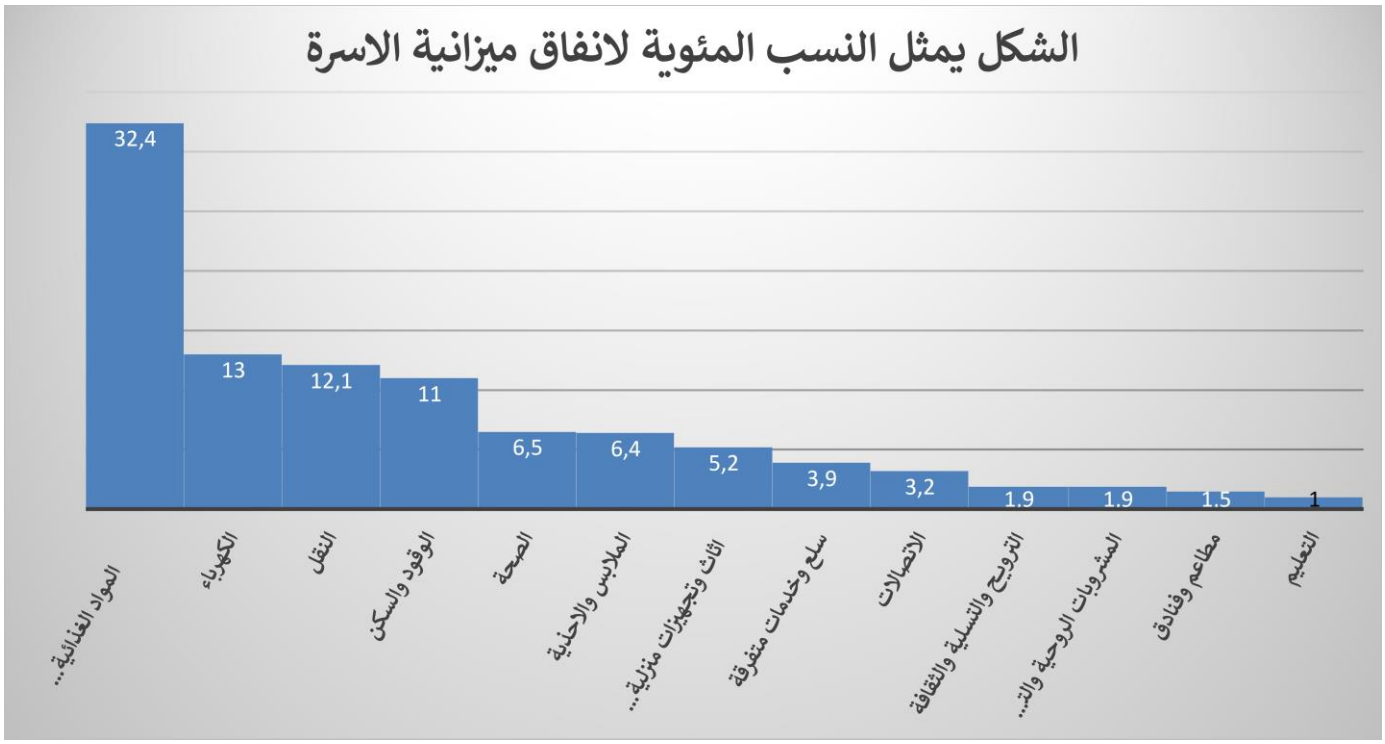

خامسا: ماذا لو ؟

ماذا لو استعنا بشركة عالمية رصينة واعطيناهم كل أصول وزارة الكهرباء من أعمدة واسلاك ومحولات ومحطات توليد وابنية وانشاءات وانقذناها فقد من 190 الف موظف يعملون في وزارة الكهرباء وانقذناها من تدخلات مافيات الكهرباء والحيتان وطلبنا منها ان تنتج وتنقل وتوزع وتجبي الكهرباء بنصف سعر (الكلفة مع هامش الربح) فيما تتحمل الحكومة دعم الكهرباء بالنصف الثاني من الكلفة تدفع مباشرة للشركة المقصودة، لكنا قد وفرنا كهرباء 24 ساعة فربح الجمهور التريليونات التي يدفعها، وربحت الحكومة لأنها ستتخلص من التريليونات التي تضعها في الموازنة تخصيصات لوزارة الكهرباء وتتحمل الدعم فقط، وخسرت المافيات وحيتان الفساد منجم المتاجرة بتعذيب الناس بالكهرباء، عندها سوف تحل وزارة الكهرباء و(يديح) وقتيا 190 الف موظف، قد تحتاج الشركة الى تشغيل 5-10% منهم بعد اختيار الاكفء والانزه، والبقية سيجدون اعمال خارج اطار الدولة بعد فترة تكيف للاقتصاد عندما تكون الكهرباء 24 ساعة تخلق عامل جذب للمستثمرين والمنتجين وتصبح السلع المنتجة

محليا مجدية ومنافسة كون كلف الطاقة كانت كبيرة وانخفضت بشكل كبير، ونكون قد حققنا اصلاح اقتصادي وفعلنا الاقتصاد والتشغيل الحقيقي المبني على أساس الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وماذا لو علمنا ان متوسط كلفة انتاج ونقل وايصال الكهرباء الى المستهلك في البورصات العالمية بحدود (1ميغاواط = 1 مليون دولار) فلو تركنا وزارة الكهرباء تعمل كمؤسسة خيرية توزع كامل الموازنة التشغيلية ويعتاش الفاسدين على الابتزاز فيها، واعطينا فقط الموازنة الاستثمارية لهذه الشركة المفترضة لكان المبلغ المعطى هو (58.6 ترليون) أي ما يعادل تقريبا اكثر من 50 مليار دولار يعني وفقا لكلف الميغاواط العالمية تعطينا الشركة المفترضة 50 الف ميغاواط ، وبما ان الطلب على الكهرباء في أوقات الذروة بحدود 25 الف ميغاواط ، يعني ذلك ان لدينا 25 الف ميغاواط فائضة تصدر للخارج، فاين الكهرباء يا وزارة الكهرباء ، ولا اريد ان احتسب كم هي إيرادات النقد الأجنبي عن تصدير الفائض سأدعها للقارئ، وبذلك سأبقى اجتر مقولتي القديمة (لا حل لمشكلة الكهرباء الا بحل وزارة الكهرباء)
والمستثمرين الذين راجعوا الوزارة منذ سنين وارادوا العمل بمعزل عنها ومباشرة مع الجمهور تم تطفيشهم بكل السبل واوجدوا مخلوقات لعقود هجينة مع مستثمرين اشد باسا علينا من وزارة الكهرباء ذاتها، ولك الله يا عراق.

(*) المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين . يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 11 كانون ثاني 2022

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين